

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### المراد من العلو

إن السيد الخميني قد كشف الستار عن معنى العلو، قائلاً: المتبادر من الأمر هو اعتبار العلو في معناه (الحقيقي) فلا يكون من السافل و المساوي أمراً عرفاً، و العلو أمر اعتباري (خلاف علو الله سبحانه) له منشأ عقلي[1] (فمن أوتى كرسي الرئاسة لأصبح عالياً اعتباراً) يختلف بحسب الزمان و المكان، و الميزان هو نفوذ الكلمة و السلطة و القدرة على المأمور، فالسلطان المحبوس لا يكون إنشاؤه أمراً، بل طلباً و التماساً، و رئيس المحبس يكون أمراً بالنسبة إليه (إذ العلو يعد أمراً اعتبارياً) و الظاهر أن الاستعلاء- أيضاً- مأخذ فيه، فلا يكون استدعاء المولى من العبد و إرشاده أمراً، كما أن الطلب من السافل ليس أمراً و لو استعلى. هذا. [2]

### دعم لاعتبار العلو في الأمر

من لفت النظر إلى باب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر لعرف جيداً بأن الله قد جعل ولاده شرعية محددة للمؤمنين تجاه بعضهم البعض بحيث لا يعد فضولياً و متدخلاً في شؤون الآخرين، لأن الأمر بالمعروف نظراً إلى المصلحة الشرعية، يُعد وليناً و نائباً عن ولية الأولياء و هو الله سبحانه، فتبعاً لذلك سوف يكتسب العلو و الولاية إذ الولاية لا تمتاز عن العلو و الهيبة، وذلك وفقاً للآية التالية: و المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر(النوبة. 71)

و أما الاستعلاء فيتجسد بإظهار العلو و إبرازه بهيبة و فخامة، إلا أن المحقق القمي قد فسره بتغليظ القول و تشديد اللحن، و لكن قد أصيّب كلامه بإشكالات عدّة فراجع.

### إشكالية و ردية

إن الأمر بالمعنى الطلبـي هو مسرح النزاعات (في اعتبار العلو أو الاستعلاء) و لكنـ الأمر بمعنى الشيء الجامد (الحاـفل لـكـافة المعـاني الأـخـرـ) فلا يـمـسـهـ النـزـاعـ أساسـاـ.

و أما وفقاً لمقولـةـ السيدـ الخـمينـيـ المـعـتـقـدـ بـأنـ مـادـةـ الـأـمـرـ قدـ وـضـعـتـ لـمـفـهـومـ الـأـسـمـيـ الـجـامـعـ لـكـافـةـ الـهـيـئـاتـ وـ الصـيـغـ،ـ فـهـلـ يـتـمـ تصـوـيرـ النـزـاعـ فـيـ (ـدـخـلـ الـعـلوـ أـوـ الـاسـتـعلـاءـ فـيـ الـأـمـرـ)ـ إـذـ رـبـيـماـ يـقـالـ بـأـنـ عـنـوـانـ الـعـلوـ لـاـ صـلـةـ لـهـ بـالـعـنـوـانـ الـجـامـعـ الـمـنـتـزـعـ مـنـ الـهـيـئـاتـ فـلـاـ يـعـقـلـ اـتـخـادـ الـعـلوـ أـوـ الـاسـتـعلـاءـ فـيـ الـمـعـنـىـ الـجـامـعـ (ـبـيـنـمـاـ تـصـوـيرـ الـعـلوـ فـيـ الـأـمـرـ الـطـلـبـيـ سـيـدـ تـامـاـ)ـ فـبـالـتـالـيـ،ـ هـلـ يـحـتـويـهـ الـنـقـاشـ الـمـزـبـورـ أـمـ لـاـ.

و قد أجاب الوالد رحـمهـ اللهـ،ـ بـأـنـ نـصـوـرـ الـعـلوـ وـ نـتـخـذـهـ فـيـ الـجـامـعـ الـمـنـتـزـعـ حـيـنـمـاـ تـصـدـرـ تـلـكـ الـهـيـئـاتـ عـنـ الـمـتـكـلـمـ بـحـيـثـ يـسـتـخـدـمـهـاـ

عالياً أو مستعلياً، وبالتالي سوف يتم فيه النزاع أيضاً.

إلا أنها نأبى عن هذا التبرير إذ حينما اعتقد السيد الخميني بأن الأمر قد وضع لنفس المعنى الجامع المنتزع فعنده لا يعقل فيه إشراك العلو أو الاستعلاء، وأما نفس الهيئات فهي بذاتها تعدّ موضوعاً لمادة الأمر فلا نعني بالصدور وكيف استعملت، وبالتالي، لا يتشكل الصراع وفقاً لمبني السيد الخميني. [3]

وأما وفقاً لمختارنا فإن مادة الأمر تمثل الإرادة الصادرة عن المتكلم عالياً أو مستعلياً، وبالتالي سيُحدِّر النزاع لدينا أيضاً.

و بالنهاية فإن ركنية العلو في الأمر يبدو أنه متسللٌ عليه: سواء استُدلَّ عليه بالتبادر وفقاً للسيد الخميني أو استُندَ إلى إطراد الاستعمالات كظاهر عبارة الأخوند. [4]

وأما مقوله الشيخ الأخوند بأن العالى المستخفض للجناح لا يطلق عليه الأمر أساساً، وأن التوبيخ بأنه: أتأمر الأمير، ليس لأجل نفس الأمر بل التوبيخ لأجل استكباره واستعلائه عليه وبالتالي لا يصدق الأمر على المستعلي الداني، إذ السافل (الجندي أو العبد) لو استعلى على عالٍ (الأمير أو المولى) وأمره بشيء، لاعتراض العرف على السافل باللوم والتسقيط، فمجرد الاستعلاء لا يكفي.

ونلاحظ عليه بأن الوجdan العرفي لدينا يقضي بأنه أمر حقيقة، رغم عدم استعلائه وانفاضته، نعم إن الاستعلاء بمفرده أيضاً يُبرر صحة إطلاق الأمر حتى لو خرج عن فم الداني.

#### إشكالية المحقق الاصفهاني حيال أستاذه

وقال المحقق الاصفهاني بأن استدلال الأخوند بموارد التوبيخ على حالة معينة، يعدّ من المصادر بالمطلوب و تُعدّ مستدركة إذ قوام التوبيخ بالاستعلاء فهما مُنْدِمِجاً معاً، إلا أن النزاع في غير ذلك، وإليك نصه مع شرحنا:

الأولى في تقريره أن يقال: يصدق الأمر على طلبه (السافل) في مقام توببيخه بقولهم: (أتأمر الأمير؟) مثلاً (فلا يقال بأنه لم استعلى على الأمير بل يطلق مادة الأمر عليه و هذه يصح استعمال الأمر في السافل) وإنّ نفس التوبيخ والتقبّي -في مرحلة تقوّم الأمر بالصدور عن العالى أو المستعلي- مستدرك (متوفّر) جداً (إذ التوبيخ هو فرع وجود الاستعلاء وهذا هو المدعى أساساً: فهل التوبيخ صدرت تجاه الاستعلاء أو الأمر الصادر، بينما البحث يحول حول مادة الأمر بصورة عامة لا حالة الاستعلاء و حالة التوبيخ، و حيث إن التوبيخ متوقف على الاستعلاء حتماً وبالتالي قد صادر مطلوبه في أول الدعوى) فيرجع حاصل التقرير إلى صدق الأمر (و عدم صحة السلب و ذلك في مقام التوبيخ و غيره) و (صدق) إطلاقه على طلب المستعلي من العالى.

والجواب حينئذ: أن الإطلاق (استعمال مادة الأمر هو) بعنایة جعل نفسه عالياً ادعاءً (فلا أنه اعتبر نفسه عالياً بالعنایة و الادعاء) فطلبه حينئذ أمر ادعائي (لا حقيقى)، لا أن إطلاق الأمر لمكان (إظهار) استعلائه (الكي يصبح الأمر حقيقةً بل إنما الأمر يعتبر نفسه عالياً ادعاءً) إذ الاستعلاء هو إظهار العلو، وهو حقيقى لا ادعائى، ومقوم عنوان الأمر هو العلو لا الاستعلاء (و حيث لم يتحقق العلو للأمر المستعلي الداني وبالتالي لو استعلى في أمره لعدّ أمراً ادعائياً مجازياً لا أن استخدام الاستعلاء يتسبّب بالمجاز) وأما بيان وجه التوبيخ فمستدرك كأصله (إذ التوبيخ لا دخل له في وضع الأمر، فالامر الدال على الوجوب يفترض فيه أن يصدر عن العالى إذ العلو مقوم وضع الأمر) فتدبر. [5]

ثم أخيراً يُتمّ مقولته الرائدة قائلاً: فالتحقيق - كما يساعد العرف والاستعمالات الصحيحة الفصيحة - أن صدور البعث عن العالى مقوم لعنوان الأممية.

وليعلم أن هذا البحث لغوي لا اصولي ؛ إذ الكلام في البعد الصادر عن الشارع (بنحو العلو أو الاستعلاء في مادة الأمر) و أما استحقاق العقاب على المخالفة فهو أثر الوجوب (و بعد ثبات مادة الأمر، فلا يصح القول بأن الوجوب له عقاب و أن الذي يعاقب هو المولى العالى إذ فالعلو يعتبر في الأمر، كلا ) والتکلم فيه صحيح في الاصول.

#### نقطة خاطفة

و قال المرحوم الوالد بأن عنصري الوجوب والاستحباب يعداً من شرقيات الطلب الأعم فالاستعلاء لا يمثل الإلزام والإيجاب دوماً و لا تلازم بينهما بل الاستعلاء يتوقف ضمن الواجب و المستحب أيضاً بحيث يصبح الاستعلاء استحباباً فمقدمة المحقق الاصفهانى حول الاستعلاء يعد مشيوهاً.

ونجيب عنه بأن الإيجاب المذكور ضمن مقدمة المحقق الاصفهانى ليس في حال الاستحباب كما زعمتم، بل إنه تحدث بهذا القول تفسيراً لمقدمة المحقق القمي المعتمد بأن الأمر يساوى الإيجاب والإيجاب هو الاستعلاء، ثم فسره الاصفهانى بتغليظ القول، فتفسير المحقق الاصفهانى هو الصواب.

#### مقدمة السيد البروجردي

لقد استنكر السيد البروجردي اتخاذ العلو و الاستعلاء ضمن وضع مادة الأمر، فقال:

أن الطلب بنفسه ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الطلب الذي قصد فيه الطالب ابعاث المطلوب منه من نفس هذا الطلب (اضرب ) بحيث يكون داعيه و محركه إلى الامتنال صرف هذا الطلب، و هذا القسم من الطلب يسمى أمراً. (إذ لا تتدخل فيه المقارنات و الحالات الخاصة من العلو أو الخضوع أو الاستعلاء إذن فلم يتخد عنصر العلو في موضوع الأمر، و من اللافت للنظر هو أن العلو لم يذكر ضمن كتب اللغة بأن يقال إن الأمر هو الطلب الصادر عن العالى)

القسم الثاني: هو الطلب الذي لم يقصد الطالب فيه ابعاث المطلوب منه من نفس طلبه، بل كان قصده ابعاث المطلوب منه من هذا الطلب منضماً إلى بعض المقارنات (الحالات) التي توجب وجود الداعي في نفسه، كطلب المسكين من الغني، فإن المسكين لا يقصد ابعاث الغني من نفس طلبه و تحريكه (بإعطاء المال فقط) لعلمه بعدم كفاية بعثه في تحرك الغني، و لذا يقارنه ببعض ما له دخل في ابعاث الغني كالتضليل و الدعاء لنفس الغني و والديه مثلاً، و هذا القسم من الطلب يسمى التماساً أو دعاء. (إذن إن الحالات الملائمة تلعب دوراً هاماً في مجال الطلب لا أنها داخلة في جوهرة الأمر)[6]

فعلى هذا حقيقة الطلب على قسمين، غاية الأمر أن القسم الأول منه (أي الذي يسمى بالأمر) حق من كان عالياً، و مع ذلك لو صدر عن السافل بالنسبة إلى العالى كان أمراً أيضاً، ولكن يذمه العقلاء على طلبه بالطلب الذي ليس شأننا له فيقولون: أ تأمره؟ كما أن القسم الثاني يناسب شأن السافل، و لو صدر عن العالى أيضاً لم يكن أمراً، فيقولون لم يأمره بل التمس منه، و يرون هذا تواضعاً منه.[7]

انتقاد السيد الخميني لمقدمة أستاذة

و قد عاب عليه السيد الخميني قائلاً: و قد يقال: إن العلو و الاستعلاء لم يعتبرا في معنى الأمر بنحو القيدية، بل الطلب على قسمين، أحدهما ما صدر بغرض أنه بنفسه يكون باعثاً بلا ضميمة من دعاء و التمس، فيرى الأمر نفسه بمكانة يكون نفس أمره باعثاً و محركاً، و هذا الأمر لا ينبغي صدوره إلا من العالى المستعلى، و هو غير الأخذ في المفهوم و فيه: أن مادة الأمر إذا كانت موضوعة لمفهوم مطلق - أي مطلق الطلب أو مطلق القول الخاص - فلا معنى لعدم صدقه على الصادر من السافل أو المساوى (بل يصدق الأمر على القول أو الطلب العالى ) فعدم الصدق معلول التقييد في المعنى (فلو لم نقيد في موضوعه لما صدق الأمر عليه ) فبناءً

على كون الوضع في الأمر عاماً و الموضوع له كذلك، لا محيس عن الالتزام بتقييده بقيد حتى لا يصدق إلا على العالي المستعلي، فما ذكرهـ من أنـ الأمر الكذائي لا ينبغي صدوره خارجاً إلاـ من العالي المستعلي من غير تقييد في المفهومـ كأنـه لا يرجع إلى محصلـ [8] (إذ على كلـ تقدير يفتقرـ الأمر إلىـ العلوـ أوـ الاستعلـاءـ وإنـ لاـ يُفـكـكـ ماـ بينـ الوعـيـ العـرـفيـ وـ بـيـنـ الـلـغـةـ إـذـ مـنـ الـمـسـتـبعـ المـحـرـجـ أـنـ يـتـخـذـهـماـ الـعـرـفـ فـيـ الـمـسـتـعـمـلـ فـيـ وـيـنـماـ الـعـرـفـ يـسـتـبـعـ الـلـغـةـ فـيـ هـذـهـ الـمـجـالـاتـ فـالـعـرـفـ يـتـمـاشـيـ وـقـيـةـ الـلـغـةـ حـتـماـ). [9]

### همة المرحوم الوالد تجاه السيد البروجردي

لقد لاحظ المرحوم الوالد على السيد البروجردي بلاحظتين:

1. قد تهافتت عبائر السيد البروجردي في هذا الحقل، إذ تارة يُزيل العلـوـ عنـ مـوـضـوـعـ الـأـمـرـ نـهـائـيـاـ، فـعـنـدـ سـوـفـ يـسـتـلـزـمـ كـلـامـهـ أـنـ يـحـسـبـ طـلـبـ طـلـبـ السـافـلـ مـنـ الـعـالـيـ أـمـرـاـ إـذـ يـصـدـقـ عـلـيـهـ الـأـمـرـ عـرـفـيـاـ، بـيـنـماـ تـارـةـ يـنـصـ بـأـنـ طـلـبـ السـافـلـ مـنـ الـعـالـيـ لـيـصـدـقـ عـلـيـهـ الـأـمـرـ أـسـاسـاـ (وـ هـذـهـ الـمـلـاحـظـةـ وـارـدـةـ حـقـاـ علىـ السـيـدـ)

2. لقد صرـحـ السـيـدـ البرـوجـرـديـ بـأـنـ لـوـ أـشـرـبـ الـعـلـوـ ضـمـنـ مـعـنـيـ الـأـمـرـ لـاستـبـعـ ذـلـكـ أـنـ يـصـبـحـ مـعـنـيـ:ـ آـمـرـكـ بـكـذـاـ،ـ بـالـكـيـفـيـةـ التـالـيـةـ:ـ اـطـلـبـ مـنـكـ وـ أـنـاـ عـالـيـ عـلـيـكـ،ـ (إـذـ المـفـرـضـ أـنـ الـعـلـوـ مـكـنـونـ فـيـ حـقـيـقـةـ الـأـمـرـ فـيـنـتـجـ هـذـاـ الـمـعـنـيـ إـذـنـ)ـ بـيـنـماـ لـاـ يـفـسـرـ الـأـمـرـ فـقـيـهـ بـهـذـاـ الـأـسـلـوبـ،ـ إـذـنـ فـالـنـتـاجـ هـوـ أـنـ الـعـلـوـ لـمـ يـوـضـعـ فـيـ هـوـيـةـ الـأـمـرـ،ـ وـ قـدـ اـنـتـقـضـهـ الـمـرـحـومـ الـوـالـدـ بـنـقـيـضـ وـ هـوـ أـنـ مـنـ الـمـبـرـمـ أـنـ:ـ آـمـرـكـ،ـ قـدـ اـتـخـذـتـ فـيـهـ جـهـةـ الـأـنـسـانـيـةـ وـ لـكـنـ هـلـ يـعـنـيـ ذـلـكـ أـنـهـ قـدـ اـتـخـذـتـ ضـمـنـ الـمـعـنـيـ الـوـضـعـيـ؟ـ كـلـاـ،ـ فـلـاـ يـحـقـ تـفـسـيرـ:ـ آـمـرـكـ بـأـنـهـ:ـ أـطـلـبـ مـنـكـ وـ أـنـاـ إـنـسـانـ.ـ فـبـالـتـالـيـ إـنـ تـواـجـدـ الـعـلـوـ فـيـ مـادـةـ الـأـمـرـ لـيـسـتـدـعـيـ أـنـ نـتـجـاهـرـ بـهـ فـيـ الـلـفـظـ كـمـاـ فـسـرـهـ السـيـدـ البرـوجـرـديـ.

وـ لـكـنـ نـأـبـيـ إـلـيـ إـلـشـكـالـ الثـانـيـ لـلـمـرـحـومـ الـوـالـدـ إـذـ إـنـ السـيـدـ البرـوجـرـديـ يـصـرـحـ بـأـنـ الـعـلـوـ لـيـتـواـجـدـ وـ لـمـ يـلـاحـظـ فـيـ الـمـوـضـوـعـ لـهـ وـ لـاـ فـيـ الـمـسـتـعـمـلـ فـيـهـ (ـلـكـيـ يـدـخـلـ الـعـلـوـ ضـمـنـ الـمـعـنـيـ،ـ كـلـاـ).ـ بـلـ يـعـنـدـ بـأـنـ الـعـلـوـ يـعـدـ مـنـ الشـقـ الثـانـيـ الـذـيـ يـتـشـكـلـ الـعـلـوـ أوـ الـخـضـوـ عـبـرـ الـمـقـارـنـاتـ وـ الـحـالـاتـ الـمـحـدـدـةـ الـدـالـلـةـ عـلـيـهـمـاـ،ـ فـهـذـاـ هـوـ مـسـتـهـدـفـ السـيـدـ لـيـسـ أـكـثـرـ.

[1] وـ نـضـيـفـ إـلـيـهـ الـمـنـشـأـ الـشـرـعـيـ أـيـضـاـ حـيـثـ إـنـ الشـارـعـ تـعـالـيـ قـدـ جـعـلـ الـوـلـاـيـةـ لـلـوـلـيـ أوـ الـوـصـيـ أوـ الـقـيـمـ أوـ الـأـمـرـ بـالـمـعـرـوفـ أوـ الـوـالـدـيـنـ أوـ الـإـمـامـ أوـ الـحـاـكـمـ الـشـرـعـيـ أوـ...ـ،ـ فـبـالـتـالـيـ قـدـ شـرـعـ لـهـمـ الـعـلـوـ دـوـنـ الـاستـعلـاءـ.

[2] مناهج الوصول إلى علم الأصول، ج 1، ص: 240

[3] وـ لـكـنـ أـوـلـاـ حـيـنـمـاـ لـاحـظـنـاـ عـبـائـرـ السـيـدـ الـخـمـينـيـ عـرـفـنـاـ أـنـهـ فـيـ مـقـامـ تـقـيـحـ مـادـةـ الـأـمـرـ وـ تـوـضـيـحـ هـوـيـتـهـ،ـ لـيـسـ أـكـثـرـ،ـ فـلـمـ يـتـوـجـهـ خـطـاـيـهـ أـسـاسـاـ تـجـاهـ الـعـلـوـ أوـ الـاسـتـعلـاءـ فـيـ جـوـهـرـ الـأـمـرـ.ـ وـ ثـانـيـاـ إـنـ السـيـدـ الـخـمـينـيـ قـدـ حـدـدـ الـمـعـنـيـ الـمـاهـوـيـ لـمـادـةـ الـأـمـرـ فـيـ مـقـامـ الـوـضـعـ لـاـسـتـعـمـالـ وـ الـمـسـتـعـمـلـ فـيـهـ،ـ فـإـنـهـ يـقـبـلـ أـيـضـاـ بـأـنـ مـقـامـ اـسـتـخـدـامـ الـأـمـرـ وـ الصـدـورـ عـنـ الـمـتـكـلـمـ يـعـتـبـرـ فـيـهـ الـعـلـوـ أوـ الـاسـتـعلـاءـ إـذـ لـاـ يـخـلـوـ الـأـمـرـ مـنـهـمـاـ وـجـدـانـاـ عـلـىـ سـبـيلـ مـنـ الـخـلـوـ،ـ إـذـ فـالـبـحـثـ سـوـفـ يـعـقـلـ تـجـاهـ مـبـنـيـ السـيـدـ الـخـمـينـيـ أـيـضـاـ.

[4] تعليقة نبيلة: من المعلوم أن المولى عالٍ دوماً، إذ كافة الأوامر قد صدرت عن الشارع العالى، إلا أنه ربما لا يلاحظ المولى الاستعلاء والتشدد في أمره كما في الأوامر الإرشادية أو الامتحانية أو الاستحبافية أو... و تظهر الثمرة بين اعتبار العلو أو الاستعلاء و عدم اعتباره، فالذى يعتبر العلو مقوماً فعلية أن يبحث عن توفر الاستعلاء و عدمه في الأمر لكي يميز و يُفـكـكـ بينـ الأوامرـ المـذـكـورـةـ وـ بـيـنـ الـأـوـامـرـ التـشـدـيـدـيـةـ الـمـوـجـبـةـ،ـ إـذـ لـوـ يـسـتـعـلـ الـمـولـىـ لـصـحـ إـطـلـاقـ الـأـمـرـ عـلـيـهـ إـلـاـ أـنـهـ عـدـيـمـ الـاستـعلـاءـ فـيـنـدـرـجـ ضـمـنـ الـأـوـامـرـ الإـرـشـادـيـةـ أوـ...ـ،ـ وـ مـنـ لـمـ يـعـتـبـرـهـمـاـ فـلـاـ تـتـفـاـوـتـ بـحـالـهـ الـأـوـامـرـ الـوـجـوـبـيـةـ وـ الـاسـتـحـبـابـيـةـ وـ الـإـرـشـادـيـةـ مـنـ حـيـثـ مـادـةـ الـأـمـرـ فـلـاـ نـسـتـظـهـرـ أـيـاـ مـنـهـاـ،ـ إـلـاـ أـنـ قـرـيـنـيـةـ الـمـولـىـ تـعـيـنـ فـيـ تـحـدـيدـ الـأـمـرـ الـاسـتـحـبـابـيـ أوـ الـوـجـوـبـيـ،ـ فـهـذـهـ الـأـبـحـاثـ الـلـغـوـيـةـ تـوـلـدـ ثـمـرـةـ أـصـولـيـةـ إـذـنـ،ـ وـ بـالـتـالـيـ سـيـتـمـ النـزـاعـ فـيـهـ:ـ هـلـ الـاسـتـعلـاءـ مـأـخـوذـ فـيـ الـأـمـرـ كـيـ يـعـدـ مـوـلـوـيـاـ وـ مـعـاـقـبـاـ أـمـ لـمـ يـسـتـعـلـ لـكـيـ يـشـمـلـ الـإـرـشـادـيـةـ وـ الـاسـتـحـبـابـيـةـ،ـ فـالـنـزـاعـ حـولـ مـادـةـ الـأـمـرـ تـنـتـجـ كـيـفـيـةـ التـفـرـيقـ مـاـ بـيـنـ هـذـهـ الـأـوـامـرـ.

[5] النـهاـيـةـ:ـ جـ 1ـ صـ 260

[6] ولكن ربما قد خلط السيد البروجردي ما بين كيفية وضع الطلب بصورة عامة وبين وضع الأمر بحالته العالية ذاتاً، فالطالب غير العالى ولا المستعلى لا يطلق عليه الأمر أساساً رغم أنه يصح إطلاق الطلب فيه بنحو مطلق، ولهذا قد احتجنا في الأمر إلى لاحظ العلو أو الاستعلاء، وأما عدم ذكره في كتاب اللغة هو لأجل عدم تعرضهم لكافة حالات الأمر بل ربما كان مفروغاً عنه بأن الأمر هو العلو أو الاستعلاء في قبال الاتمامس و الدعاء و...

[7] نهاية الأصول، ص: 87

[8] مناهج الوصول إلى علم الأصول، ج 1، ص: 240

[9] و عقيب مراجعتي لبعض الكتب أفتى بأن: صاحب القوانين والإشارات و عن جماعة آخر قد اعتبروا في تحققه العلو والاستعلاء معاً ليكون في غيره مجازاً، وقد اعتبر العلو فقط (سواء انضم إليه الاستعلاء أم لا) الشهيد و جمهور المعتزلة و بعض الاشاعرة. وقد اعتبر الاستعلاء فقط سواء كان مع العلو أم المساواة أم الدنو، كما هو الأظاهر لدى وفاقاً لصاحب الضوابط و للمحكي عن جماعة من الخاصة و العامة كالفضلين و الشهيد الثاني و الشيخ البهائي و أبي الحسين البصري و الرazi و الحاجي و التفتازاني، بل قد نسب إلى النحاة و البيانيين و أكثر الأصوليين، بل عن الشيخ الرضي حكاية الإجماع عليه. وقد اعتبر أحد الأمرين من العلو والاستعلاء صاحب الهدایة، ولم يعتبر شيء من الأمرين النهاية و نسبة إلى الأشاعرة و ظاهر العضدي و البيضاوي و الاصفهاني. وإننا حيث رافقنا الشيخ الرضي نجم الأئمة النحوين لنا، فقد لاحظت نقل الاتفاق عليه و أن المتبادر من الأمر هو الطلب على جهة الاستعلاء، كما يكشف عنه عدم صحة سلب الأمر عن طلب الداني المستعلى لا عرفاً و لا لغة و إن كان ذلك قبيح عقلاً باعتبار كون العلو من الشروط العقلية لصحة الأمر و صحة سلبه عن طلب الخاضع و الملتمس و لو كان عالياً، و أنهم فرقوا بين الأمر و الاتمامس و الدعاء بأن الطلب إن كان على وجه الاستعلاء كان أمراً، و على وجه التساوي كان التمامساً، و على وجه الانخفاض كان استدعاء. ثم إن المتبادر إطلاقياً يكشف عنه عدم صحة سلب الأمر عرفاً عن طلب الداني المستعلى و إن قبيح منه ذلك عقلاً باعتبار كون العلو من الشروط العقلية لصحة الأمر. فظاهر أنه حقيقة في طلب المستعلى، سواء كان عالياً أيضاً أم لا، لكن لفظ الأمر مشكّلاً إجمالياً بالنسبة إلى الفرد الآخر، فإن الظاهر منه عند الإطلاق هو الفرد الجامع للأمرتين. (فبالتالي راجع تقريرات في أصول الفقه، ج 1، ص: 252)